رسمياً... أعضاء المحكمة الاتحادية يعدلون عن طلب الإحالة على التقاعد

اعلن مجلس القضاء الأعلى ، اليوم الثلاثاء، عن عدول أعضاء المحكمة الاتحادية العليا عن طلب الإحالة على التقاعد بعد زوال الأسباب التي دعتهم لذلك.

وذكر بيان صادر عن إعلام القضاء، تلقته "المطلع"، أن:"مجلس القضاء الأعلى استضاف اجتماعاً مشتركاً ترأسه رئيس المجلس فائق زيدان، وضم قضاة محكمة التمييز الاتحادية، ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الإشراف القضائي، والمحكمة الاتحادية العليا".

وأضاف البيان، أن:"المجتمعين باركوا لرئيس المحكمة الجديد القاضي منذر إبراهيم تعيينه بالمنصب، وقدموا الشكر لأعضاء المحكمة لعدولهم عن طلب الإحالة على التقاعد".

وأشار إلى أنه، تم خلال الاجتماع مناقشة آليات العمل القضائي السليم والالتزام بالاختصاص وفق ما نص عليه الدستور والقوانين النافذة، وأهمية المحافظة على استقلال القضاء وحياديته، والابتعاد عن أي سلوك أو ممارسة تخل بذلك.

وفي ذات السياق أفاد مصدر قضائي، أمس الاثنين، بأن:"القضاة الستة في المحكمة الاتحادية العليا، إضافة إلى ثلاثة قضاة احتياط، سحبوا استقالاتهم التي قدموها مؤخرًا، وعادوا إلى ممارسة مهامهم القضائية رسميًا، بعد تعيين رئيس جديد للمحكمة".

وقال المصدر إن:"القضاة قرروا سحب استقالاتهم واستئناف عملهم، بعد إحالة الرئيس السابق للمحكمة جاسم محمد عبود إلى التقاعد لأسباب صحية، وتكليف القاضي منذر إبراهيم حسين برئاسة المحكمة".

وأضاف، أن عودة القضاة جاءت بعد استقرار القيادة الجديدة للمحكمة، واستجابةً لمتطلبات المرحلة وضمانًا لعدم تعطيل عمل المؤسسة الدستورية الأعلى في البلاد.

وكانت المحكمة الاتحادية العليا قد شهدت في وقت سابق أزمة داخلية إثر استقالة "9" من أعضائها، بينهم "6" قضاة و"3" احتياط، ما أثار مخاوف من تعطيل قرارات المحكمة.

وبعد تقاعد الرئيس السابق، تم ترشيح القاضي "منذر إبراهيم حسين" من قبل مجلس القضاء الأعلى، بانتظار المرسوم الجمهوري لتثبيته رسميًا في المنصب.